أولاً: من ناحية المنظور الوطني:

**١- كيف يتم وضع أصحاب الحقوق من أفراد ومجتمعات في قلب عمليات وضع خطط التعافي من فيروس كورونا، من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التقييم؟**

- يتم تصميم خطط التعافي من فيروس كورونا في الجمهورية العربية السورية في إطار استراتيجية التنمية الوطنية (سورية ٢٠٣٠) التي وضعت أساساً بالتشاور مع منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية وأصحاب المصالح، **من خلال تطوير الآليات التي تضمن جعل أصحاب الحقوق جزءاً من العمليات الأساسية للتخطيط والتقييم، على النحو التالي:**

➢ **مشاركة أصحاب الحقوق في بناء مصادر المعلومات المستندة إلى الأدلة لبناء الخطط:** تلتزم الحكومة السورية بتطوير النظم الإحصائية الوطنية ووضع آليات لجمع المعلومات حول الأزمة وآثارها بحيث تكون الفئات المستهدفة شريكاً رئيسياً في إنتاج البيانات، من خلال طلب وتيسير مشاركة جميع أصحاب الحقوق في وضع الخطط وتقييمها.

➢ **إنشاء الشراكات على المستوى الوطني:** يتم عند وضع خطط العمل تشكيل تحالف وطني شمولي مكوناً من الجهات الحكومية ونقابات المهن الوطنية والمنظمات غير الحكومية التي تُعنى بتقديم الخدمات على المستويين الوطني والمحلي، والمجتمعات المحلية والمواطنين، بحيث يكون جميع أصحاب الحقوق جزءا من صناعة القرار أثناء وضع خطط التعافي ووضعها موضع التنفيذ.

➢ **تطوير آليات لمساهمة أصحاب الحقوق في عملية تقييم نتائج تنفيذ خطط التعافي الوطنية، وذلك من خلال:**

- الإعلان عن التدخلات الحكومية التي يتم تحديدها من خلال التحالف الوطني للجمهور بأسرع ما يمكن، بما يضمن مشاركة جميع أصحاب الحقوق في تقييمها.
- استخدام المنصات الالكترونية وسائل التواصل الاجتماعي للتواصل مع مقدمي الخدمات ومتلقيها ونشر التوعية، بحيث تشارك جميع فئات المجتمع ومنتجي البيانات وجميع الشركاء في تقييم خطط التعافي من الجائحة، فضلاً عن تقييم تنفيذ الخطط الحكومية من قبل اللجان المختصة بتقييم الأداء الحكومي في مجلس الشعب.

**٢- ماهي التدابير التي تضمن أن خطط التعافي من الفيروس تستند إلى أولويات التنمية لأصحاب الحقوق؟**

- تلتزم حكومة الجمهورية العربية السورية بتنفيذ استراتيجيتها الوطنية للتنمية (سورية ٢٠٣٠) المتسقة مع أهداف وغايات التنمية المستدامة الدولية، بحيث ينصب التركيز في خطط التعافي من فيروس كورونا على تسريع وتيرة جهود التعافي في الاستجابة للأثر الاجتماعي والاقتصادي للجائحة بالتزامن مع تنفيذ التدخلات في مجال الرعاية الصحية، التعليم، الحماية الاجتماعية، المساواة والإدماج الجندري والاجتماعي، وإعمال حقوق الإنسان للجميع، بالتوازي مع بناء مؤسسات وطنية ومحلية قوية وذات مقدرة، بحيث تتضمن خطط التعافي حزمة متكاملة ومتسقة للتعامل مع آثار الجائحة بالتوازي من جهة وتنفيذ أولويات التنمية لأصحاب الحقوق من جهة أخرى.

➢ **أهم ما أنجزته الحكومة السورية من خطط التعافي المستندة إلى أولويات التنمية الوطنية خلال عام ٢٠٢١-٢٠٢٢ :**

- **تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجال الرعاية الصحية (الصحة أولاً)، وذلك من خلال:**

**بناء أنظمة رعاية صحية أقوى وأكثر مرونة للوقاية من انتشار الأمراض واحتوائها حيث تلتزم وزارة الصحة في الجمهورية العربية السورية بالاستمرار بتنفيذ خطة عملها التي وضعت منذ بداية الجائحة كما يلي:**

- تعزيز نظام الترصد الوبائي للكشف المبكر عن العدوى بالمرض والاستجابة لها في الوقت المناسب للحد من انتقال العدوى من شخص لآخر، وذلك من خلال تدريب الكوادر الصحية العاملة في الترصد وتوفير مستلزمات عملها.
- تعزيز قدرة المخابر على المستوى المركزي ومستوى مديريات الصحة لإجراء اختبار RT-PCR، حيث يجري العمل على توفير التجهيزات اللازمة لفحص المخبري ليشمل كافة مديريات الصحة وتدريب العناصر المخبرية.
- تعزيز تدابير الوقاية من العدوى ومكافحتها من خلال تحديث ونشر معايير الوقاية من العدوى ومكافحتها والتدريب عليها.

- إنشاء وتعزيز وصيانة مراكز العزل في المؤسسات الصحية، وتحديث الدليل العلاجي للحالات وإدارة وحدات العناية المركزة وبناء قدرات الكوادر الصحية.
- تحديث خطة الطوارئ بما يتناسب مع الوضع الوبائي المحلي والعالمي، خاصة ظهور وانتشار المتحورات الجديدة.
- تقوية الإجراءات المتخذة في نقاط العبور وبناء القدرات لضمان سلامة المسافرين بما يتناسب مع اللوائح الصحية الدولية.
- تعزيز إجراءات التواصل أثناء المخاطر والمشاركة المجتمعية من أجل خلق وعي مجتمعي لتطبيق إجراءات الوقاية من المرض وأخذ اللقاحات.
- توفير اللقاحات لكافة الفئات العمرية بمن فيهم الفئات العالية الخطورة وضمان استمرار توفرها مجاناً.
- ضمان انتظام خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة للمنشآت الصحية.

- **مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص لتحسين الخدمات وتلبية احتياجات الأشخاص بشكل أفضل، فضلاً عن ضمان توفير التمويل اللازم للاستفادة من خدمات الصحة وضمان وصول جميع السكان إليها، مع التركيز على الفئات الأقل حظاً من خلال ضمان استمرارية الخدمات في البيئات الهشة ودعم الجهود الرامية إلى سد الثغرات في تعقب السكان الضعفاء والوصول إليهم.**

## ▪ تحقيق أهداف التنمية المستدامة في قطاع التعليم، وذلك من خلال:

- **ضمان استدامة الوصول للتعليم لكافة الطلاب بمن فيهم الذكور والإناث في كافة المراحل التعليمية من خلال برامج التعليم عن بعد:** (من خلال المنصات الالكترونية والقنوات التلفزيونية والمواقع الالكترونية للوزارات والمدارس والجامعات).
- **تنفيذ برامج ومشاريع تدعم التعلم عن بعد للأشخاص ذوي الإعاقة:** وذلك من خلال تقديم باقات انترنت للطلاب ذوي الإعاقة بالمرحلة الجامعية، تقديم أجهزة إلكترونية /تاب/ للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية، تسجيل محاضرات بلغة الإشارة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية).
- **ضمان استدامة الوصول إلى خدمات التعليم من خلال بناء نظم الرصد وأنظمة الإحصاء التربوي** وفق المعايير المراعية للمساواة (الجنس، العمر، مكان الإقامة..)، حيث تم إنجاز خطة الطلاب المتسربين واستراتيجية تنمية الطفولة المبكرة، فضلاً عن الاستمرار في إعادة تأهيل المدارس وتطبيق بروتوكول المدرسة الأمنة.

## ▪ تحقيق أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بحماية الأفراد والحماية الاجتماعية والخدمات الأساسية، وذلك من خلال:

- **تعزيز التقدم نحو الرعاية الاجتماعية الشاملة:** عن طريق البناء على زيادة نطاق التغطية أثناء الاستجابة لجائحة كوفيد – ١٩ وإعادة تصميم نظم الحماية الاجتماعية بحيث تكون مستجيبة أكثر للصدمات بما فيها الصدمات المناخية وتعزيز نظم الحماية الاجتماعية بحيث تستجيب لاحتياجات المرأة والرجل طوال دورة حياتهم.
- **تنفيذ برامج تشمل مساعدات خاصة بالفقراء وتمكينهم والتصدي للآثار الاجتماعية والاقتصادية:** عن طريق توفير الأمن الغذائي، والصحة والنظافة الصحية، والتعليم، والنمو الاقتصادي الشامل للجميع وتضمن إمكانية الأسر الأشد فقراً في الحصول على التمويل الضروري ويتضمن ذلك المعونات النقدية والدعم للغذاء والتغذية.
- **تعزيز التشريعات التي تضمن الحقوق** والمساواة بين الجنسين و تمكين النساء والفتيات وتعمل على التصدي لجميع أشكال العنف والتمييز وحماية حقوق الإنسان (أنجزت الحكومة السورية ست تشريعات تضمن المساواة بين الجنسين خلال عام ٢٠٢١، منها قانون حقوق الطفل، الاسترا تيجية الوطنية التي تعنى بالصحة الإنجابية للأمهات والرضع والأطفال، استراتيجية تمكين الشباب واليافعين ويتم العمل على إقرار قانون العنف الأسري خلال عام ٢٠٢٢).
- **حماية الوظائف والانتعاش الاقتصادي:** عن طريق تقديم مساعدات حكومية لحماية الوظائف، وتنفيذ مشاريع التنمية الحضرية والريفية، تمكين النساء والفتيات لإيجاد فرص العمل، توسيع الوصول إلى منافع الضمان الاجتماعي والتعطل عن العمل، وضمان مؤقت للدخل الأساسي خاصة لعمال المياومة والعمال الموسميين.
- **استجابة الاقتصاد الكلي عن طريق:**

-الاستمرار بدعم تسويق المنتجات السورية والترويج لها محلياً وخارجياً من خلال المعارض الداخلية والمشاركة في المعارض الخارجية

**-تقديم حوافز تصديرية أو دعم تكاليف الشحن لمجموعة من المنتجات التصديرية الزراعية والصناعية بما يشجع المنتجين على الاستمرار بالعمل والإنتاج.**

**-تعويض رواد الأعمال عن الدخل الضائع بسبب الأزمة من خلال إصدار القانون الخاص بدعم عمليات الإقراض وتيسير تأسيس الشركات الناشئة وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة** واستمرار العمل في إطار دعم أنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال تنفيذ هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لمجموعة من برامج التأهيل والتدريب وبناء القدرات وحاضنات الأعمال وتعزيز فرص وصول العديد من العاملين في هذا القطاع إلى التمويل والعمل أو لتأسيس المشاريع الخاصة بهم.

**-دعم القطاعات ذات الأولوية سعياً للنهوض بالاقتصاد الوطني**، وفي هذا المجال تم مايلي:

- ❖ إصدارالقانون رقم/١٨/ لعام ٢٠٢١ المتضمن تشجيع الاستثمار الخاص والاستثمار المشترك بهدف إيجاد بيئة استثمارية تنافسية لجذب رؤوس الأموال، والاستفادة من الخبرات والتخصصات المختلفة، لتوسيع قاعدة الإنتاج وبالتالي زيادة فرص العمل ورفع معدلات النمو الاقتصادي بما ينعكس إيجاباً على زيادة الدخل القومي وصولاً إلى تنمية شاملة ومستدامة.
- ❖ الاستمرار في سياسة دعم العملية الإنتاجية من خلال برنامج إحلال بدائل المستوردات من المنتجات الصناعية والزراعية.
- ❖ إطلاق عدة برامج لدعم أسعار الفائدة بمقدار /٧/ % للقروض التي يتم منحها لإنتاج بعض المواد التي تدخل ضمن إطار رؤية إحلال بدائل المستوردات أو القطاعات ذات الأولوية.
- ❖ اتخاذ الإجراءات الكفيلة بضمان استمرارية عملية الإنتاج في المؤسسة العامة للمناطق الحرة خلال الظروف الراهنة بحيث تساهم المناطق الحرة بالحد من الآثار السلبية التي قد تنجم عن الإجراءات الاحترازية التي تم اتخاذها للوقاية من كوفيد-١٩

## ٣- ماهي التدابير التي تتيح لأصحاب الحقوق الوصول إلى معلومات موثوقة وفي الوقت المناسب وسهلة الفهم حول جميع جوانب خطط التعافي من الفيروس؟

**تعمل الحكومة السورية على تصميم استجابتها بحيث تكون مصادر المعلومات الخاصة بخطط التعافي موثوقة، من خلال:**

- إتاحة المعلومات الصحية التي توفرها منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونيسيف وغيرها من مراكز البحوث الأممية عبر حملات التوعية السمعية والبصرية والمرئية، والمواقع والمنصات الالكترونية لهذه المنظمات والتي يتم تحديثها دورياً.
- تدريب العاملين في الفرق الجوالة لتقديم الخدمات الصحية والاجتماعية على مهارات التواصل، وتقييم إيصال رسائل التوعية المجتمعية.
- الانتقال إلى الحكومة الالكترونية وتعميم التكنولوجيا الرقمية، تحديث منصات الإبلاغ ووسائل جمع وتبادل المعلومات بما في ذلك الإعلان للسكان عن التعديلات على الإجراءات الحكومية المتخذة لتنفيذ خطط التعافي لضمان وصولها إلى كافة السكان في الوقت المناسب.

## ٤- ماهي التدابير التي تضمن مشاركة المجتمع المدني في جميع عمليات وضع خطط التعافي من فيروس كورونا؟

- يتم التشاور حول الموازنات وخطط التعافي وبرامج العمل التي يتم اقتراحها من قبل الحكومة مع ممثلي المجتمع المدني في سويات السلطة المختلفة ( المجالس المحلية في المحافظات، مجلس الشعب) ويتم تقييمها من قبل اللجان المنبثقة عنها.
- تعمل حكومة الجمهورية العربية السورية على بناء قدرات رؤساء البلديات والمدراء المحليين، منظمات المجتمع المدني، أصحاب الحقوق على وضع خطط التعافي على المستوى المحلي من خلال تعبئة مواردها في جميع القطاعات، والاعتماد على قدراتها ومواردها في تنفيذ هذه الخطط على المستوى المحلي والوطني (تم تطوير قانون

الإدارة المحلية خلال العام الحالي ٢٠٢٢ بما يضمن تعزيز قدرة المجتمعات المحلية والبلديات على استثمار الموارد المتاحة في تنمية مناطقهم وتعافي مجتمعاتهم).

- تقود وزارة الصحة بالتنسيق مع وزارة التعليم والبحث العلمي من خلال المشافي والمراكز الصحية التابعة لهما عملية التنسيق مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص لتحديد خارطة العمل، وإمكانية الوصول بخدماتها إلى كافة أرجاء القطر، وتوزيع العمل وأماكن تقديم الخدمة، تحديد الفئة المستهدفة، إمكانية الوصول ووضع خطة لكيفية التعامل مع المناطق صعبة الوصول نسبياً.
- تقود وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ضمن إطار مجلس الحوار الاجتماعي، عملية التشاور مع ممثلي المجتمع المحلي فيما يتعلق بتحديد الإجراءات ذات الصلة بتمكين الفئات الأكثر تأثراً من الأزمة بما فيها الحماية من التسريح من العمل وتطوير التشريعات ذات الصلة بقضايا العمال والحماية الاجتماعية وتحقيق المساواة وضمان حقوق الإنسان.

## ٥- هل تلتزم الدول بسياسات وخطط التعافي من فيروس كورونا بما يتماشى مع خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك من خلال:

- **تلتزم الحكومة السورية من خلال العمل على تنفيذ استراتيجية التنمية الوطنية (سورية ٢٠٣٠) في وضع أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس بالاعتبار كإطار للانتقال العادل والمستدام، وذلك من خلال:**

### ١. استراتيجية محددة حول القطاعات التي ستستثمر فيها الدولة لضمان حصول القطاعات الأكثر تضرراً في المجتمع على أولوية الاستثمار بما يتماشى مع أولوياتها التنموية.

**تلتزم الحكومة السورية من خلال استراتيجية التنمية الوطنية (سورية ٢٠٣٠) بتعزيز الاستثمار في البرامج التي تعجل بالوفاء بأهداف التنمية المستدامة (٢٠٣٠) حيث تم تحديد القطاعات الأساسية التي ستركز الدولة الاستثمار فيها ضمن خطط التعافي الوطنية، بما يتسق وأهداف وغايات التنمية المستدامة، كما يلي :**

- دعم قطاع الخدمات الأساسية (الصحة، التعليم، الأمن الغذائي ، الحماية الاجتماعية)
- تعزيز قطاع الأعمال لتعزيز الانتعاش الاقتصادي الشامل (تأمين فرص العمل وسبل العيش ودعم قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة و ضمان استمرار التوريدات والعملية الإنتاجية من خلال دعم المنتجين المحليين وتقديم حوافز التصدير ، دعم المزارعين، وتنفيذ مشاريع مواجهة آثار التغيرات المناخية).
- اعتماد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة على مستوى المخرجات الخاصة بكل قطاع على حدا وعلى مستوى النتائج الاستراتيجية الوطنية من جهة أخرى بهدف رصد التقدم المحرز بها على المستوى الوطني في استراتيجية التنمية الوطنية (سورية ٢٠٣٠).

### ٢. التزام سياسة واعية ملتزمة بالشمول الاجتماعي والاقتصادي من خلال برامج الحماية الاجتماعية والاستثمار في الخدمات العامة مثل الإسكان والتعليم والحماية الاجتماعية والرعاية الصحية.

- تلتزم حكومة الجمهورية العربية السورية بتنفيذ سياسات استراتيجية التنمية الوطنية (سورية ٢٠٣٠) وخطط التعافي الناشئة عنها بالاتساق مع خطة عام ٢٠٣٠ والتي تتصف بالشمول الاجتماعي والاقتصادي إذ تتضمن الخطط الوطنية للتعافي من أثار الجائحة - تقديم مساعدات حكومية لحماية الوظائف، تنفيذ برامج التنمية الحضرية والريفية، إيجاد فرص العمل اللائق، المساواة بين الجنسين و تمكين النساء والفتيات والشباب واليافعين من الحصول على خدمات الصحة والتعليم وتنمية سبل العيش، وتعزيز نظم الإنذار المبكر، وإعداد إجراءات ومجموعات أدوات لحالات الطوارئ، كما تعمل على التصدي لجميع أشكال العنف والتمييز وحماية حقوق الإنسان من خلال تطوير التشريعات ذات الصلة.

### ٣. هل يتوفر فضاء مفتوح للسياسات يمكن معه تقييم السياسات والبرامج ومراجعتها حسب الحاجة؟

- تستخدم الحكومة السورية طيف واسع من أدوات التقييم السريع للحصول على بيانات مجتمعية (مفصلة حسب العمر، والنوع الاجتماعي، الخ) من خلال المسوحات المجتمعية التي ترصد أوجه الضعف الشديد التي يتعذر رؤيتها، كما ترصد القضايا المتعلقة بمدى مقبولية وعدالة المساعدة المقدمة.
- يتم إدماج هذه المعلومات في منصات البيانات والمراقبة الأوسع نطاقاً لتكون أساس لجعل السياسات والبرامج موجهة بشكل أفضل، وذلك من خلال تقنيات جمع البيانات الجغرافية المكانية للتجمعات الحضرية والريفية والأحياء الفقيرة الأكثر عرضة للتأثر بتبعات كوفيد - ١٩، بحيث تتيح هذه التقنيات التنبؤ بحركة الفقراء من المناطق الحضرية والمنكوبين في مناطقهم الريفية، وتسهم في تحليل كيفية تعامل الأفراد مع بيئتهم، وكيف يتم الربط بين الصمود على المستوى المجتمعي والحضري.
- كما تعمل الحكومة السورية على استخدام أدوات إدارة البيانات الخاصة بكل قطاع والمشتركة بين القطاعات وتسريع تبادل المعلومات حول تقييم السياسات والبرامج الناجحة وغير الناجحة على كافة المستويات والقيام بالعمليات اللازمة في حالات الطوارئ ودعم التعافي بعدها.
- بالتوازي مع عملية التشارك بكافة التقييمات المتوفرة ذات الصلة بين جميع الجهات الحكومية من خلال هيئة التخطيط والتعاون الدولي، يتم اعتماد طرق ابتكارية لتعزيز المشاركة المجتمعية بتقييم السياسات والبرامج ومراجعتها من خلال وسائل الإعلام والإعلام الرقمي وتنمية الثقافة المحلية، بحيث يتم تنفيذ التقييمات الجديدة عند الحاجة بشكل تعاوني قدر الإمكان مع ممثلي السكان في مجلس الشعب والمجالس المحلية ومنظمات المجتمع المدني والنقابات وصولاً إلى الأفراد.

## ٦- عند تقييم تقييم تدابير التعافي من فيروس كورونا، هل تجري الدول تقييمات للأثر على حقوق الإنسان؟

- تلتزم الجكومة السورية من خلال بناء مؤشرات تقييم سياسات استراتيجية التنمية الوطنية (سورية ٢٠٣٠) وتدابير التعافي الناشئة عنها بمنهجية قائمة على الحقوق لجمع البيانات، ويتم تفصيل البيانات وفقاً لأسس التمييز المحظورة بموجب قانون حقوق الإنسان الدولي مثل العمر، الجنس، الوضع كلاجئين أو نازحين، الحالة الصحية، الحالة الاجتماعية – الاقتصادية، مكان الإقامة وغيرها من العوامل ذات العلاقة في السياق الوطني.
- يتم تطوير مؤشرات الرصد والتقييم في ضوء المؤشرات الرئيسية لرصد وتقييم الآثار المترتبة على حقوق الإنسان جراء أزمة الكوفيد ١٩والتي طورتها منظومة الأمم المتحدة بحيث تتضمن الآثار الاجتماعية والاقتصادية وعدم إغفال أي أحد على النحو التالي:
  - **الحق في الصحة والحياة: تعمل الحكومة السورية على** استخدام الحد الأقصى من الموارد المتاحة على المستويين الوطني والدولي لضمان توفر الرعاية الصحية وإمكانية الحصول عليها ومقبوليتها وجودتها لجميع من يحتاجون إليها، بما في ذلك للحالات الأخرى غير عدوى الكوفيد- ١٩ ؛ والتأكد من احترام الحق في الحياة على الدوام.
  - **عدم إغفال أي أحد: تتضمن خطط التعافي من الأزمة ومن الجائحة برامج** تضمن اتخاذ تدابير خاصة لحماية المجموعات الأكثر تضرراً.
  - **النوع الاجتماعي:** تواصل الحكومة السورية تطبيق تدخلات مختصة بالنوع الاجتماعي وتوفرالحماية للنوع الاجتماعي، وتخفيف أثر الأزمة على النساء والفتيات بحيث يشتمل ذلك على قدرتهن في الوصول إلى الصحة/ الحقوق الجنسية والإنجابية، توفير الحماية من العنف الأسري وأشكال العنف الأخرى القائمة على النوع الاجتماعي، وتعمل على توفير الموارد المالية لهم والحصول على تعويض فعال.
  - **حق الحصول على المعلومات والمشاركة:** تضمن الحكومة السورية لمواطنيها الوصول إلى معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب في جميع مراحل الأزمة، ومشاركة السكان المتضررين بشكل فاعل في صنع القرارات المتعلقة بالاستجابة لجائحة كوفيد - ٩١ على صعيد السياسات من خلال المسوحات المجتمعية وتطوير آليات جمع البيانات.

- **الحق في الحماية الاجتماعية والعمل اللائق: تعمل الحكومة السورية على** ضمان أمن مصادر الدخل، وتوفر الرعاية الصحية بأسعار معقولة، ودعم الأسرة والأطفال والمعالين، وتوجيه المساعدة الاجتماعية إلى الأكثر ضعفاً.
- **الحق في الغذاء الكافي والمياه والصرف الصحي: تعمل الحكومة السورية بالتنسيق مع المنظمات المعنية بالأمن الغذائي ل**ضمان توفر المواد الغذائية الأساسية وإمكانية الحصول عليها ومقبوليتها وجودتها، فضلاً عن مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي.
- **الحق في التعليم: ت**ضمن الحكومة السورية الوصول إلى تعليم إساسي مجاني وإلزامي إضافة إلى التعليم الثانوي ومستويات التعليم العالي.
- **الحق في سكن ملائم:** تعمل الحكومة السورية على ضمان إمكانية الحصول على مسكن بتكلفة ميسورة وبجودةعالية من خلال برامج السكن الشبابي والعمالي وتضمن قوانين الجمهورية العربية السورية جميعها أمن حيازة المسكن.

**٧- ماهي التدابير التي تضمن أن أصحاب الحقوق يشاركون بشكل هادف في تقاسم فوائد خطط التعافي من فيروس كورونا بشكل منصف على جميع شرائح السكان لتقليل عدم المساواة والوصول إلى الفئات الأكثر ضعفاً؟ ٨- و هل تضمن الدول أرضيات الحماية الاجتماعية، حتى في أوقات الأزمات؟**

- تعمل الحكومة السورية على تركيز التقييمات (الجديدة أو المحدثة) لتدابير التعافي على تحديد المجموعات التي تواجه خطر كبير أو قد تتعرض للأذى جراء الأزمة الراهنة والجائحة، ومدى مساهمة خطط التعافي في الحد من أوجه عدم المساواة أو التظلمات والتعدي على حقوقهم أو تعريضهم لانتهاكات حقوق الإنسان، ويشتمل ذلك على تحليل للأثر على حقوق الإنسان والجندر وذلك لإفادة عملية صياغة السياسات التي تعالج هذه المخاطر، وحماية مكاسب التنمية وتقليل خطر العنف الاجتماعي.
- كما تلتزم الحكومة السورية بتطوير نظم إدارة البيانات لديها المرتكزة إلى معايير (العمر، الجنس، مناطق الإقامة...) بحيث تركز عند بناء خططها على البيانات المستندة إلى معايير الاستهداف للسكان الأكثر تضرراً الذين قد يختبرون أعلى درجة من التهميش الاجتماعي والاقتصادي ويحتاجون اهتماماً خاصا في استجابة التنمية العاجلة وخطط التعافي بما يضمن أرضيات الحماية الاجتماعية، ويشمل ذلك النساء، كبار السن، المراهقون والأطفال والشباب وخاصة الفتيات والشابات، الأشخاص ذوو الإعاقة والأشخاص الذين يعانون من أمراض نفسية، اللاجئون والنازحون والسكان المتضررون من الجائحة والأزمة الراهنة في سورية، الأشخاص الموجودون في دور الرعاية النفسية، ومراكز إعادة التأهيل من المخدرات، ودور الشيخوخة، سكان الأحياء الفقيرة والمشردين، •صغار المزارعين والرعاة والعمال الريفيين في الأسواق غير الرسمية والرسمية وغيرهم من الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية النائية، منعدمي الأمن الغذائي، الأشخاص الذين لديهم عمل ودخل غير آمنين وغير رسميين.

ثانياً: من ناحية المنظور الدولي:

**١- في سياق المساعدة الإنمائية الرسمية، ماهي الطرق التي تعمل بها الدول أو الوكالات الإنمائية على تعزيز الاتساق عبر أطر السياسات المتفق عليها دولياً لعام ٢٠١٥؟ مثل دعم الدول في وضع أو تمويل خطط متكاملة للتعافي من فيروس كورونا ماهي الطرق التي تعزز بها الدول / وكالات التنمية ثقافة الشفافية والمساءلة؟**

١) تقوم الوكالات بدعم الاستراتيجيات الوطنية للتعامل بشكل فعال مع الجائحة وتعمل على تنمية قدرات الحكومات الوطنية والمحلية وخصوصاً رؤساء البلديات والمدراء المحليين، و تعبئة جميع قطاعات الدولة، جميع شرائح المجتمع، والاعتماد على قدراتها ومواردها المؤسسية (فمثلاً نظمت WHO بالتنسيق مع الجهات الحكومية السورية ورش العمل حول خطة الاستعداد والاستجابة الاستراتيجية لـ COVID-19 فضلاً عن تنمية قدرات الجهات

الحكومية لتنفيذ الخطة، كما نظمت ورش عمل حول أولويات العمل للحد من انتشار الأمراض المعدية بمافيها COVID-19، في حين قدمت منظمة UN-HABITAT الدعم لوزارة الإدارة المحلية والبيئة لتنفيذ برامج وتدابير التخفيف في الاستجابة لوباء COVID-19 في المدن السورية (ريف دمشق، ريف حماه وحمص) بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني)، وتمثل اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة (مثل الإسكوا) مصادر أساسية للخبرة والأصول والتي تعمل على النهوض بخطة التنمية من خلال تبادل الخبرات وتجارب الدول في مجالات التخطيط والرصد والتقييم وذلك من خلال التعاون الإقليمي ودون الإقليمي.

٢) تراعي فرق الأمم المتحدة القطرية في عملها التنسيق مع مع صانعي السياسات في الحكومة السورية والسلطات المحلية والشركاء المعنيين من قطاع خاص ومنظمات مجتمع مدني وغيرها من الجهات لدعم أنشطة المتابعة وتطبيقها من خلال تصميم خطط عمل وبرامج مشتركة فعالة وتمويلها ورصدها وتقييمها ( كالخطة المشتركة لعمل المنظمات الأممية المصممة في ضوء الإطار الاستراتيجي للتعاون بين الحكومة السورية، البرنامج المشترك لدعم صمود المواطنين في محافظتي درعا ودير الزور، فضلاً عن خطة الاستجابة الإنسانية ) ومن خلال انسجام هذه الخطط والبرامج مع السياسات الوطنية المحددة في استراتيجية الحكومة السورية (سورية ٢٠٣٠) والتي تحدد البرامج التنفيذية المتعلقة بتنمية القطاع الصحي، الأمن الغذائي، التعليم والحماية الاجتماعية من جهة ، والتأكد من اتساق هذه السياسات والخطط الناشئة عنها مع مساهمات جميع الشركاء الدوليين المعنيين من المنظمات المتعددة الأطراف الأخرى والشركاء الدوليين وفقا لاحتياجات البلدان من جهة أخرى، تعمل فرق الأمم المتحدة القطرية لإدماج الأولويات الوطنية ضمن خططها للاستجابة الفعالة لوباء COVID-19 والتي تضمنت خلال عام ٢٠٢١:

**الاستجابة على الأجل القصير / الحماية (استجابات القطاع الصحي)**

- تصميم استراتيجية مراقبة شاملة والاستثمار في الاستعداد لاستقصاء الحالات وعلاجها لضمان توفير الإمدادات الحيوية ومعدات الحماية(وسائل التشخيص، والعلاجات، واللقاحات) للمجتمعات المحلية الأشد ضعفا( فمثلاً قدمت WHO الدعم لوزارة الصحة في سورية لترقية نظام المراقبة للأخطار المعدية بما في ذلك نظام الإنذار المبكر والمراقبة القائمة على الأحداث- توسيع EWARS، كما قامت بتقديم الدعم لشراء اختبارات التشخيص السريع لفيروس كورونا، في حين دعمت UNICEF وزارة الصحة ووزارة التعليم العالي والبحث العملي وغيرهم من الجهات الحكومية والجمعيات الأهلية في سورية للإستجابة لوباء الكورونا من خلال توزيع وسائل الوقاية الفردية، شراء اختبارات للكشف السريع، وإنشاء مشفى ميداني لمعالجة الحالات التي تحتاج للأوكسجين فقط دون الحاجة إلى العناية المشددة).

- إيلاء الأولوية لتقديم الأدوية والمغذيات واللقاحات المنقذة للأرواح، والعمل على نحو وثيق مع الحكومات والشبكات اللوجستية للحد من تأثير القيود على السفر على توصيل هذه الإمدادات (ففي حين قدمت UNICEF الدعم الفني اللازم لطلب اللقاح عن طريق آلية التزام السوق المسبق COVAX والإجتماعات الفنية للجنة الوطنية المكلفة بمتابعة التحضير لهذا اللقاح واللجان الفرعية التخصصية في هذا المجال، ودعمت التواصل بشأن توليد الطلب والمشاركة المجتمعية فيما يتعلق بلقاح COVID-19 بالتنسيق مع منظمة الهلال الأحمر العربي السوري، كما عملت على تعزيز آليات التنسيق بين الجمعيات الأهلية العاملة بالصحة والتغذية والمدعومة من قبل UNICEF مع مديريات الصحة وذلك من خلال اختيار أماكن العمل، و تعزيز نظام الإحالة والمتابعة للإستفادة من الموارد المتاحة قدرالإمكان، تولت WHO تغطية تكاليف نقل العينات إلى المختبرات).

- العمل مع الشركاء الوطنيين والدوليين لتوفير مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية للمجتمعات المحلية الأشد ضعفاً ( قدمت UNICEF الدعم لوزارة الصحة ووزارة التعليم العالي والبحث العملي وغيرهم من الجهات الحكومية والجمعيات الأهلية للإستجابة لوباء كورونا من خلال تأهيل المياه والصرف الصحي في المشافي والمدارس، في حين عملت UNDP، UNHCR، إلى جانب UNICEF على دعم تنفيذ مشاريع الإمداد بالمياه بالتنسيق مع وزارة الموارد المائية).

- نشر رسائل ونصائح صحية ضرورية لإبطاء انتقال عدوى الفيروس وتقليص الوفيات إلى الحد الأدنى (دعمت UNICEF، WHO نشر التوعية حول الوقاية من وباء الكورونا وكيفية العزل المنزلي بالتعاون مع وزارة الصحة وزارة الإعلام).
- تعزيز البيانات من أجل اتخاذ القرار بإنشاء منصات للإعلام والتواصل، والتنسيق، والتعاون بين خبراء الصحة ، والبيئة، والزراعة/الغذاء (دعمت WHO الاتصالات لفرق المراقبة، وتنفيذ الزيارات الإشرافية لهذه الفرق).

**الاستجابة على الأجل المتوسط – الطويل /التعافي والتحضير (استجابات تكميلية خارج القطاع الصحي، واستجابات التنمية البشرية)**

- التصدي للقيود على جانب الطلب من خلال الحماية الاجتماعية وبرامج العمل( دعمت UNICEF و WFP تصميم حلول جديدة للحماية الاجتماعية تضمن إمكانية الأسر المعيشية الأشد فقراً في الحصول على التمويل الضروري للحصول على الخدمات الأساسية وتتضمن الحماية الاجتماعية التحويلات النقدية والدعم للغذاء والتغذية الذي تقدمه كل من ، فضلاً عن طرح برامج المساعدة النقدية والقسائم الذي تقدمه UNFPA لصالح الأسر المحتاجة، كما تتضمن مساعدات حكومية لحماية الوظائف).
- تعزيز التدخلات المعنية بالصحة (ضمناً الوصول لخدمات الصحة الجنسية والإنجابية الضرورية وبرامج رعاية الوليد ودعم نظم ترصد الوفيات والتي تقع ضمن نطاق عمل UNFPA، WHO، UNICEF) والتغذية والسكان (ضمناً تنفيذ معاييرالإنصاف والمساواة) في البرامج غير الصحية .
- وضع خطط للتنسيق الإقليمي ودمج الصحة في أنظمة إدارة مخاطر الكوارث.
- تعزيز الشبكات الاجتماعية التكيفية (دعمت UNICEF تنمية قدرات العاملين الاجتماعيين والموظفين الحكوميين، بما في ذلك توفير إدارة الحالة عن بُعد، والدعم النفسي والاجتماعي، والسلامة ووسائل الحماية أثناء جائحة COVID ١٩-).
- ضمان العودة الآمنة للطالب إلى المدارس، مع إيلاء اهتمام خاص للفتيات والأطفال الضعفاء؛ وتقوية الأنظمة التعليمية، بما في ذلك القدرة على تقديم التعليم الرقمي/عبر االنترنت؛ والحفاظ على تمويل برامج التعليم (دعمت UNICEF خطط وزارة التربية لضمان بيئة تعليمية صحية وآمنة من خلال توفير التدريب لموظفي الصحة والتعليم والإداريين على بروتوكول المدرسة الآمنة وإجراءات الوقاية من فيروس كورونا ودعم نظم الإصحاح في المدارس، كما دعمت تطويرنظم إدارة البيانات لدى وزارة التربية، تطوير خطة التعليم الخاصة بالأطفال المتسربين وتوفير المستلزمات لهم بما فيها وسائل التعليم عن بعد).
- العمل مع الحكومات والسلطات والشركاء الآخرين لضمان إدماج حقوق الأطفال والنساء والشباب وإجراءات حماية هذه الفئات في الاستجابة المباشرة لكوفيد-١٩ وخطط التعافي الأطول أجلا، بمافيها برامج التصدي لمخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي بأشكاله المتعددة – بما يشمل آليات التكيف السلبية مع الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجائحة مثل زواج الأطفال والزواج القسري (والتي تقع ضمن نطاق عمل UNICEF، UNFPA).
- استجابات تكميلية من قطاعات أخرى لدعم المزارعين في موسم الزراعة المقبل والإدماج في الأنشطة الإنتاجية ( قدمت FAO دعم عاجل للعائدين المتضررين من فيروس Covid-19 في منطقة الغاب / محافظة حماه لتحسين أمنهم الغذائي والتغذوي من خلال استعادة سبل العيش، كما تمكنت من تأمين التمويل من الشركاء الدوليين لأنشطتها المتعلقة بتوزيع بذار القمح وشتلات الخضار والتنمية الريفية الذي يعتبر مع قطاع تأمين سبل العيش مجالات عمل مشتركة مع UNDP، كما قدم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية -إيفاد-منحاً مالية من التمويل الأساسي لصندوق التحفيز الريفي الفقير لمساعدة حكومات الدول الأعضاء ومنها الحكومة السورية على الاستجابة لأزمة الجائحة)

٣) ولتعزيز آليات المساءلة والشفافية تقوم الوكالات الإنمائية على دعم نظم االإحصاءات الوطنية ونظم الرصد والإبلاغ للإشراف على فعالية الاستجابة ( دعمت WHO الاتصالات لفرق المراقبة الخاصة بتنفيذ خططها للاستجابة لفيروس كورونا، وتنفيذ الزيارات الإشرافية لهذه الفرق)، فضلاً عن نظم مراقبة المصروفات المعتمدة لدى هذه الوكالات،

واستخدام المنصات ووسائل التواصل الاجتماعي وتنمية مشاركة المجتمع المحلي ، بحيث تشارك جميع فئات المجتمع ومنتجي البيانات وكافة الشركاء بجدية في الاستجابة للجائحة وتؤدي دورها في تعزيز الشفافية والمساءلة.

**٢- ما هي الطرق التي تعمل بها الدول على زيادة تعاونها الدولي لتسهيل تطوير وتنفيذ وتقييم خطط التعافي من فيروس كورونا؟**

تقوم الوكالات على توفير مصادر البيانات الخاصة بمتابعة تأمين الموارد الخاصة بخطط الاستجابة واستخدام برامج تحليل البيانات الكبيرة لتوفير أدلة للشركاء الدوليين لتحديد الاحتياجات الخاصة بالبلدان، بما يسمح بإعادة ترتيب الأولويات في تقديم المساعدات مع التقدم في تنفيذ الخطط وفق النتائج المحققة، ويسهم في تقييم ماتم إنجازه من خلال التعاون الدولي وما يستدعي تضافر الجهود الدولية لتحقيقه، ففي حين يركز التعاون الثنائي بين الدول على دعم تأمين التوريدات اللازمة من وسائل كشف وحماية ولقاحات بكلف ميسرة، التنسيق في مجال البحوث العلمية وتطوير اللقاحات لمكافحة الجائحة( قدمت كل من دول الصين وروسيا والهند وباكستان منحاً للحكومة السورية تضمنت جرعات اللقاح ووسائل الوقاية وتبادل الخبرات في مجال سلاسل التبريد وحفظ اللقاحات...) يشمل عمل الوكالات الإنمائية تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية وبرامج دعم تنمية قدرات المعنيين لدى الحكومات وتقدم الدعم للدول لتطوير وتنفيذ وتقييم خطط التعافي من الفيروس بما يساهم في مواجهة الجائحة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية.

**٣- كيف تتعاون الدول أو وكالات التنمية لتعبئة موارد إضافية على المستوى الدولي ، بما في ذلك تبادل المعرفة والتعاون التقني وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا، من أجل توفير الوسائل والتسهيلات لتعزيز التعافي الشامل من فيروس كورونا؟**

١) تلتزم الفرق القطرية للمنظمات الأممية بالتنسيق مع الحكومات لتنفيذ الإطار الشامل المطور من قبل الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الفورية لكوفيد-١٩، والذي تم نشره في شهر نيسان ٢٠٢٠، إذ تحدد خطط الجاهزية والاستجابة الاستراتيجية العالمية الصادرة عن منظمة الصحة العالمية الأولويات الرئيسية للاستجابة مجال الرعاية الصحية حول العالم، ويتم تمويل تدخلات الرعاية الصحية هذه من خلال قنوات تمويل متعددة في مقدمتها الموازنات الحكومية وصندوق التضامن التابع لمنظمة الصحة العالمية وصندوق الاستجابة الطارئة المركزيCERF ، كما تحدد خطة الاستجابة العالمية الإنسانية لمواجهة كوفيد - ١٩والتي أطلقها الأمين العام ونسقها شركاء كل من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية OCHA ولجنة IASC الأولويات الرئيسية للاستجابة الإنسانية.

٢) تم توجيه المبلغ المخصص من الأمم المتحدة بشكل أساسي إلى WHO ، UNICEF كمنظمات قائدة، حيث يُستخدم التمويل لتنفيذ أنشطة أساسية تشمل رصد انتشار الفيروس وتقصي الحالات وتشغيل المختبرات الوطنية، (تعمل UNICEF مع خبراء صحيين دوليين على مدار الساعة لتوفير معلومات دقيقة، مستندة إلى أحدث الأدلة العلمية. وتواصل توفير آخر التحديثات والشروحات، وتوفير موارد لوسائل الإعلام عند ظهور معلومات جديدة بالتوازي مع عمل WHO على تنسيق عمليات شراء وتوريد اللقاحات و وسائل الكشف والحماية وعم النظم الصحية بالاستفادة من المساهمات المقدمة من الدول في هذا المجال).

٣) توجه مختلف المنظمات (WHO ، UNICEF، UNFPA ،..) نداءً ملحاً لتوفير التمويل والدعم الدولي لتنفيذ أنشطتها المرتبطة بمواجهة الجائحة وآثارها.

٤) توفر المبادرات الدولية (كمبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-١٩ (ACT) ) نشر استراتيجيات وميزانيات بأولويات محددة من أجل تغيير مسار جائحة كوفيد١٩، وتمثل هذه المبادرات إطار تعاون مصمّم لحشد الجهات الفاعلة الرئيسية لتسريع وتيرة تطوير الاختبارات التشخيصية والعلاجات واللقاحات وضمان الإنصاف في توزيعها وتوسيع نطاق توفيرها لحماية النظم الصحية والنهوض بالمجتمعات والاقتصادات في المدى القريب، ويتشارك الأعضاء في هذه المبادرات الالتزام بضمان حصول جميع الأشخاص على كل الأدوات اللازمة للقضاء على مرض كوفيد-١٩ وبالعمل على أساس علاقات الشراكة، إن تحديث الاستراتيجيات والميزانيات بناء على الأولويات لهذه المبادرات تسهم في تكييف هذه المبادرات احتياجاتها من الموارد. وتبين الميزانيات المنشورة المساهمات المقدمة من الجهات والدول المانحة، والمبالغ المطلوب حشدها لتفي بكامل وعودها وتموّل عملها الأساسي بهدف توفير اللقاحات و الاختبارات

والعلاجات الجديدة، وتتيح هذه الاستراتيجيات والميزانيات المنشورة للشركاء الدوليين الأرقام بالتفصيل الأمر الذي قد يلعب دوراً هاماً في زيادة مساهماتهم.

٥) تساهم آلية التزام السوق المسبق COVAX التي ينسقها التحالف العالمي، بحشد التمويل الذي تعهدت به الجهات المانحة المساهمة فيها، لحماية الفئات المعرضة للخطر في البلدان المنخفضة الدخل عن طريق اللقاحات المضادة لكوفيد-١٩ المنقذة للأرواح.

٦) تدعم دراسات غرفة التجارة الدولية وغيرها من المنظمات توجه المساهمين الدوليين للاستثمار في المبادرات الدولية التي تفوق بكثير الفوائد المضاعفة المحتملة لاستثمارات الدعم المالي على المستوى المحلي، وتسهم بشكل أكثر فاعلية في سد الفجوات المالية، وذلك من خلال عرضها للتكاليف الإضافية التي ستتكبدها البلدان ذات الدخل المرتفع نتيجة لعدم الإنصاف في إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-١٩ في بلدان أخرى.

٧) تبني الوكالات الإنمائية الشراكات مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني المحلية لزيادة مساهمتها في تمويل خطط التعافي من الفيروس، كما تلعب المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في مجال تقديم المساعدات الإنسانية دوراً في تمويل خطط التعافي والتصدي للجائحة، وذلك بالتنسيق مع الحكومات من أجل الوصول إلى الفئات الأكثر احتياجاً.

٨) يلعب توقيع وثيقة الإطار الاستراتيجي ٢٠٢٢-٢٠٢٤ دوراً هاماً في تضافر الجهود لتنفيذ خطط التعافي التي تم التوافق على أولويات عملها بين الجانبين الوطني والأممي، في ضوء مؤشرات التنمية المستدامة ٢٠٣٠ واستراتيجية التنمية الوطنية (سورية ٢٠٣٠)، كما يتيح تصميم خطة العمل المشتركة للمنظمات الأممية في ضوء هذا الإطار بما يضمن اتساقاً أكثر فعالية بين برامج عمل هذه المنظمات لتنفيذ وتمويل برامج عمل ذات استجابة أكثر فعالية لمواجهة الأثر الاقتصادي والاجتماعي للجائحة، وذلك في ضوء العجز الكبير في تمويل خطة الاستجابة للاحتياجات الإنسانية، مع ملاحظة الحاجة لزيادة التضامن من أجل سد الفجوة التمويلية لتنفيذ هذه الخطة في سورية :

Syria Humanitarian Response Plan (HRP 2020) and COVID-19
$٢,١٢ billion funded ٢٠٢٠(التمويل)
$١,٧٠ billion shortfall ٢٠٢٠(العجز)